**الزيادة للإمكان، ولبيان الحركة، وللمد، وللعوض، ولتكثير الكلمة**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***ahmed.mahdey@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الزيادة للإمكان، ولبيان الحركة، وللمد، وللعوض، ولتكثير الكلمة**

**الكلمات المفتاحية – العوض، الكلمه، الامكان**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الزيادة للإمكان، ولبيان الحركة، وللمد، وللعوض، ولتكثير الكلمة**

* **.عنوان المقال**

**الزيادة للإمكان:**

**يقول ابن عصفور: أو للإمكان -أي: لإمكان النطق بالساكن- وذلك باستجلاب همزة الوصل للأفعال؛ فعل الأمر الساكنة فاؤه في المضارع، سواء كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، ويدخل في الإمكان هذا -أي: في إمكان النطق- فعل الأمر الذي هو من اللفيف المفروق، واللفيف المفروق هو الذي يبدأ وينتهي بحرف علة، ويفصل بينهما حرف صحيح، وذلك مثل: "وَعَى", "وَقَى", "وَفَى", فـ"وعى" بدأ بالواو وهو حرف من حروف العلة، وانتهى بالألف وهي من حروف العلة, وتوسطه حرف العين وهو حرف صحيح.**

**وحينما نأتي بالمضارع نقول: "وعى يعي", "وقى يقي" "وفى يفي"؛ يلاحظ شيء مهم؛ أن الفعل قد حذفت فاؤه حينما دخل عليها حرف المضارعة، فقلنا: "يعي" و"تعي" و"نعي" و"أعي", وقلنا: "وقى" "يقي" و"تقي" و"نَقِي" و"أقي", وقلنا: "وَفى" "يَفِي" و"تَفِي" و"أفي" و"نَفِي"؛ كل ذلك حذفت الفاء فيه من أجل المضارعة.**

**وحينما نريد أن نأخذ من هذا الفعلِ -الذي انتقل من الماضي إلى المضارع- الأمرَ، والذي حذف منه في المضارع الفاء فبقي منه حرفان؛ في "يعي" العين والياء بعدها، و"يقي" القاف والياء بعدها, و"يفي" الفاء والياء بعدها, فلما أردنا أن نأخذ منه الأمر، والأمر يؤخذ من المضارع المجزوم، فقبل أن نأخذ منه الأمر نُدْخِل عليه حرف الجزم، فنقول: "لم يف"؛ لأن "يَفِ" فعل مضارع مجزوم بـ"لم", وعلامة جزمه حذف حرف العلة.**

**و"لم يع" فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و"لم يقِ" فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمة حذف حرف العلة، والعين في "يعي"، والفاء في "يفي"، والقاف في "يقي" كلها متحركة، فلما أردنا أخذ فعل الأمر منها حذفنا حرف المضارعة؛ فصار "فِ" و"قِ" "و"عِ", ومنه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا} و"قوا" فعل أمر مبني على حذف حرف النون، وواو الجماعة فاعل، فيصير الفعل على حرف واحد، ولو أردنا أن نقف عليه نقول: "فِهْ" و"قِهْ" و"عِهْ", إذًا: استجلبنا الهاء؛ لكي نقف على الفعل أو لنتمكن, ولذلك يقول ابن عصفور: للإمكان؛ أي: لنتمكن من الوقوف على الفعل.**

**إذًا: استجلبت الهاء لإمكان الوقف، واستجلبت همزة الوصل لإمكان الوقف؛ لأنه لا يمكن النطق بحرف واحد، إذ لا أقل -كما يقول ابن عصفور- من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، فمن أجل هذا جئنا بهاء الوقف أو هاء السكت كما يقولون.**

**2. الزيادة لبيان الحركة:**

**وقد تأتي هذه الهاء لبيان الحركة، كما في قوله تعالى:** {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ} **[الحاقة: 28، 29], فهنا ليست للتمكن من النطق أو الوقف، وليست الكلمة في حاجة إليها لإكمالها، ولكنها في حاجة لبيان حركة الياء قبل هذه الهاء، ولو لم تأتِ هذه الهاء لقيل: "ما أغنى عني مالِيِ، هلك عني سلطانِيِ" والقرآن رفض هذا، وقال:** {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ} **فجيء بالهاء؛ لبيان حركة الياء في آخر الكلمة.**

**وجئنا هنا بهاء الوقف أو بهاء السكت؛ لكي نقف عليها أولًا للتمكن، حينما صار الفعل على حرف واحد. ثانيًا: لبيان الحركة، حينما كان آخر الكلمة ياء المتكلم في "مالِيِ" و"سلطانِيِ"، ونهايات الآيات كلها متحركة:** {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ} **فجئنا بالهاء هنا؛ لنبين الحركة التي على الياء -ياء المتكلم- قبل هذه الهاء، وهي في آخر الاسم.**

**3. الزيادة للمد:**

**يقول ابن عصفور: أو للمدِّ, ومعنى المد: أن نأتي بالألف؛ لأنها مد طبيعي للفتح، والواو مد طبيعي للضم، والياء مد طبيعي للكسر، إذًا: المدُّ إما أن يكون بالألف، أو بالواو، أو بالياء.**

**ويكون بالألف إذا كان قبلها فتحة، نحو: كتاب وجلباب؛ فهنا الألف جيء بها في كتاب للمد، وزيادة الواو في مثل: عجوز؛ فالواو جيء بها للمد، و"قضيب" الياء جيء بها للمد.**

**إذًا: لدينا ثلاثة حروف من حروف الزيادة، يكون الغرض من مجيئها مد الكلمة واستطالتها؛ لأنها في حاجة إلى هذا المد. ففي "كتاب" حينما أردنا مد الفتحة استجلبنا الألف, ولا يتميز المفرد إلا بهذه الألف؛ لأن جمعه "كُتُبٌ" والمفرد كتاب، وكذلك الواو في "عجوز" جيء بها للمد؛ لأننا أردنا أن نمد الضمة، فاستجلبنا لها الواو والواو طبيعي للضم، وكلمة عجوز لها معانٍ كثيرة جدًّا، ولو أردنا أن نتتبع هذه المعاني؛ فلنذهب إلى "اللسان" و"تاج العروس" في مادة عجز.**

**وأما مدّ الكسرة فكـ"قضيب", ولماذا زيدت هذه الأحرف الثلاثة في: كتاب وعجوز وقضيب؟**

**يقول ابن عصفور: وإنما زيدت هذه الأحرف؛ ليزول قلق اللسان بالحركات المجتمعة، ففي "كتب" ثلاث حركات متوالية واللسان يجد فيها ثقلًا؛ فزيدت هذه الأحرف ليزول معها قلق اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: شديد ومديد وقليل، فإذا لم تأتِ الياء اجتمعت الدال والدال، وكان لا بد من إدغامهما نحو: شدَّ؛ فجئنا بالياء لنحُول بين اجتماع المثلين هنا.**

**ومما يدل على أنهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين، قولهم في جمع "قرددْ": "قراديد", وهو ملحق بجعفر, قالوا: قراديد فزادوا الياء بين المثلين -الدال والدال- حتى لا يجتمع المثلان فيصيرا بالإدغام؛ لأنهما مسبوقان بحرف ساكن، وأول المدغم -أو المشدد- ساكن؛ فزادوا الألف وزادوا الياء بين الدالين، وذلك لا يكون إلا في فصيح الكلام.**

**أما أن تقول: "قرادد" أو "قرادّ" فهذا كله لا يكون في فصيح الكلام ألبتة، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلان إلا في الضرورة، نحو قوله: "ليزيدون" فحرف المد في آخر الكلمة، غير المشتملة على مثلين في آخرها إلا للضرورة، قال الفرزدق:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **تَنْفِي يدَاهَا الحَصَا فِيِ كُلِّ هَاجِرَةٍ** | **\*** | **نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تنقاد الصياريف** |

**والصياريف: جمع صيرف أو جمع صارف، وزيدت هنا الياء للضرورة -ضرورة الشعر- لأنه خشي أن يقول: الصيارف؛ فينكسر البيت.**

**إذًا: الغرض من الزيادة أن تكون للإلحاق نحو: كوثر, أو لمعنى نحو: زيادة حروف المضارعة, أو للإمكان، أي: إمكان النطق بالساكن في فعل الأمر الساكن الفاء، أو في فعل الأمر المكون من حرف واحد كـ "عه"، و"قه"، و"فه"، أو لبيان الحركة التي في آخر الكلمة كما في قوله تعالى: {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ}, أو للمد وذلك يكون في الأحرف الثلاثة: الألف ككتاب، والواو كعجوز، والياء كقضيب, أو تكون الزيادة للفصل بين المثلين في آخر الكلمة نحو جمعهم "قردد" على "قراديد", ونحو قولهم: شديد، فإن لم يفصلوا بهذه الياء بين الدالين؛ لتم الإدغام وذهب المعنى المراد بالكلمة، إذًا: صار شدة، وهذا يخلّ بفصاحة الكلمة والمراد منها.**

**ثم قال: ولا يزاد في غير المثلين في آخر الكلمة إلا للضرورة, كما في قول الفرزدق:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **... ... ... ... ... ... ...** | **\*** | **نَفْيَ الدّرَاهِمِ تنقاد الصياريف** |

**في قولهم: الصياريف جمع صيارف.**

**4. الزيادة للعوض:**

**والزيادة تكون للعوض نحو تاء التأنيث في "زنادقة"؛ فإنها عوض عن ياء زناديق، هنا زنادقة جمع زنديق، والمحذوف هنا ياء لأنها في المفرد, إذًا: التاء هنا ليست للتأنيث، وإنما كان الواجب أن يقول: "زناديق" بالياء قبل القاف، لكنه وجد فيها ثقلًا؛ فحذفها وعوّض التاء في آخر الكلمة منها.**

**فكلمة "زنادقة" فيها تاء زائدة، والتاء الزائدة تزاد في آخر الكلمة لتأنيث الكلمة، ولكنها هنا ليست للتأنيث، بل زيدت عِوَضًا عن الياء التي حذفت؛ لتخفيف النطق بالكلمة، فإن جمع زنديق: زناديق، لكنهم لم يتكلموا بزناديق وحذفوا الياء، وقالوا: زنادقة.**

**إذًا: التاء هنا زائدة للعوض وليست زائدة للتأنيث، ويمكن أن نحمل عليها صيارفة وغيرها من الكلمات.**

**5. الزيادة لتكثير الكلمة:**

**الغرض من الزيادة بعد ذلك: تكثير الكلمة، نحو ألف "قبعثرى", فالألف في "قبعثرى" زِيدت لتكثير حروف الكلمة، و"قبعثر" لا تدل على ما يدل عليه "قبعثرى"؛ فإن الألف حينما زيدت لتكثير الكلمة، زيدت لمعنًى في الكلمة لا يتم إلا بها.**

**و"النون" تزاد أيضًا كنون "كَنَهْبُل", وهذا يقال للشجر العظيم، كما أن قبعثرى يقال للجمل الضخم العظيم.**

**يقول ابن عصفور: لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق؛ إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به. فلا يستطيع أحد أن يقول: إن الألف هنا في "قبعثرى" و"النون" في "كنهبل" مزادان للإلحاق؛ لأنه ليس هناك أصل يلحقان به حتى نقول: إنهما للإلحاق.**

**وإذا أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة؛ كان أولى من حملها على التكثير إذا قلنا: إنها تزاد لفائدة، أو لتدل دلالة أخرى غير الدلالة التي ليس فيها الزيادة لكان أولى من حملها على التكثير؛ إذ لا فائدة في ذلك, فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير، فقد قابل الحرف الزائد منها حرفًا أصليًّا؛ إذ ذلك النظير للإلحاق إلا أن يمنع ذلك مانع.**

**إذًا: هذه الأحرف في زيادتها؛ إنما تزاد لمعنى جديد يستجدّ لهذه الكلمات، إذًا: هذه الزيادة لا بد أن تأتي بمعنى، وهذا المعنى تدل عليه الزيادة المقصودة.**

**إذًا: هناك معانٍ كثيرة تستفاد من الزيادة, وقواعد يعرف بها الحرف الزائد من الحرف الأصلي, وهذا الذي يستقى من معاني الزيادة بابه طويل، فإذا قلنا: إن كلمة "العنسل" فيها النون والسين واللام، والثلاثة من أحرف الزيادة، فما المزيد فيها؟ هل المزيد النون؟ أم المزيد السين؟ أم المزيد اللام؟ وهي في كلمة رباعية، وفي التحقق من وجود حرف زائد, ما هو؟**

**إذا قلنا: إن الناقة السريعة تسمى عنسلًا، فمن أي شيء اشتُقت هذه الكلمة أو أُخذت؟ أخذت من العسلان وهو السرعة، هنا الأحرف الأصلية العين والسين واللام, وفي العنسل اللام هي الزائدة؛ لأنها مثل "زيدل" فهي مأخوذة من العنسِ، النون عنده أصلية واللام زائدة، قلنا: ذلك خطأ؛ لأن ذلك بعيد لمخالفة معنى عنسل لمعنى عنس, فعنسل السرعة، وعنس -قال- الصلب، وهذا المعنى ليس مرادًا، وإنما المراد أن الناقة سريعة وليست صلبة, ولأن زيادة اللام قليلة رجحنا الكثير في الزيادة على القليل وهو النون، فالنون زائدة وليست اللام هي الزائدة. إذًا: من اشتقاق الكلمة, نستطيع أن نعرف الزائد من غير الزائد.**

**وقولهم: "شَأْمَل" الشأمل والشمل، والشمال والشمأل كلها بمعنى الشَّمَال, حروفه الأصلية "شَمِلَ" يقولون: شملت الريح أي: هبت شَمالًا, ترفع الريح ثوبي شمائل, هنا في "الشأمل" حروف الزيادة هي الشين المشددة، والهمزة، ويبقى الشين والميم واللام، سواء في "الشأمل" أو "الشمل" أو "الشمأل"؛ فكل هذا فيه همزة، أو التشديد زائد ويبقى لنا من الكلمة "شمل" الشين والميم واللام.**

**ثم كلمة "النِّئْدِل" -بكسر النون والدال، وسكون الهمز- و"النيدلان" بفتحهما مع الياء، والنيدلان بضم العين.**

**ومعنى النئدل والنيدَلان والنيدُلان: الكابوس الذي يتعرض له الإنسان أحيانًا في منامه، والنئدل من الندل وهو الاختلاس كأنه يندل الشخص، أي: يختلسه ويأخذه بغتة، والهمزة في "نئدل" هي الزائدة لا النون ولا اللام؛ لكونه بمعنى النيدلان، وفي "النيدلان" الياء زائدة لكونها مع ثلاثة أصول, فنحن نقول: إن الياء والألف والواو إذا جاءت مع ثلاثة أصول؛ فهي زائدة على طول الخط.**

**و"الرعشن" كجعفر بمعنى: المرتعش، فهو من رعش أي: ارتعش أو مسكته الرعشة، فعندنا الراء المضعفة هذه زائدة قولًا واحدًا، والنون في آخر الكلمة زائدة؛ لأنها من الرعشة.**

**مثل: "الفِرْسَن" أيضًا وهو مقدم خُفّ البعير، فالبعير له خف كبير يساعده على السير في الصحراء أو في الرمال التي تهبط، وهو مستدير أو كبير, فأوله يسمى الفرسن؛ لأنه يفرس أي: يدكُّ.**

**و"البلغن" من البلاغة, فزيدت النون، إذًا: النون يكثر زيادتها في آخر الكلمة، وفي أول الكلمة، وفي وسط الكلام.**

**و"الحُطَائِط" وذلك يقال للصغير, كأنه حطّ عن مرتبة العظيم.**

**هذه الألفاظ التي فيها زيادة، وتعرف زيادتها بتجريد الكلمة والدلالة عليها للكلمة المجردة غير المزيدة، ومثل "دُلَامِص", وهذا يطلق على الدرع البراقة اللينة، بمعنى: الدليص والدلاص، وقد دلصت الدرع أي: لانت. فـ"الدلامص" الدال مشددة, إذًا: نقول: "دلص" الدال واللام والصاد أصلية، وما عداها من الحروف زائد؛ فزيدت الدال المضعفة والألف مع الميم؛ لأن المجرد "دلص".**

**و"القمارص" بمعنى القارص, و"الهرماس" و"الفرناس" ألفاظٌ مجمّعة في اللغة العربية، ومعروف أحرف الزيادة فيها والأحرف الأصلية، فـ "القمارص" بمعنى: القارص, ونجرده فنقول: "قرص" لأنه بمعنى القارص أي: الشديد القرص، فالقاف والراء والصاد أصلية، والميم والألف زائدتان، فيقال: قرص هي أصل الكلمة.**

**والهرماس من الهرس، والفرناس من الفرس، فنعرف بذلك أحرف الزيادة من الأحرف الأصلية، والهرماس والفرناس يطلق على الأسد الشديد القوي, الذي ما زال في عنفوانه وشدته.**

**و"الزُّرقم" من الزرق, يُطلق على الأزرق الشديد الزرقة.**

**والفرناس للأسد الشديد، والقنعاس للبعير العظيم من القعس وهو الثبات، يقال: عزة قعساء أي: ثابتة؛ لأن العظيم يثبت ويقل براحه، والقعوس: الشيخ الكبير الهرِم.**

**و"التَّرنَموت" من ترنم القوس عند النزع, فحينما يطلق قوس على إنسان ويدخل في جسمه، ويجاء الناس ليستخلصوا هذا القوس أو السهم، أو عند انطلاق السهم من القوس؛ يترنم ذلك الترنم.**

**قال:**

|  |
| --- |
| **تجاوب القوس بترنموتها** |

**ويقول: فقد عرفنا زيادة الأحرف بالاشتقاق المحقق -أي: الظاهر القريب- أو على ما ذكرنا في كل واحد، ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد، ولم يعرف زيادتها بغلبة الزيادة؛ لأنها ليست من الغوالب في مواضعها المذكورة على ما يجيء، ولا بعدم النظير؛ لأن تقدير أصالة الحروف المذكورة لا يوجب ارتكاب وزنٍ نادرٍ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق؛ لم ينظر إلى غلبة الزيادة وعدم النظير، وحكمنا بالاشتقاق.**

**إن ابن عصفور ذكر لنا كيف نعرف مواطن الزيادة، أو كيف نزيد الكلمة, وأن الزيادة لا بد أن تؤدي إلى شيء جديد في الكلمة المزادة.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**